مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 12 العدد: 02 / ديسمبر - 2025
ص 342 - 366
OEB Univ. Publish. Co.

اسهام التكامل التجاري العربي في ترقية التجارة الخارجية للعالم العربي
– تحليل للفترة ما بين 2013–2023–

The Contribution of Arab Trade Integration to the Promotion of Foreign Trade in the Arab World
– An Analysis for the Period 2013–2023-

ط.د/ أبو بكر عامر[1]، أ.د/ بوجعدار إلهام[2] *، أ.د/كورتل نجاة [3]

[1] مخبر البحوث والدراسات التسويقية ، جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة2، (الجزائر)
aboubakr.ameur@univ-constantine2.dz

[2] مخبر البحوث والدراسات التسويقية ، جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة2، (الجزائر)
ilhem.boudjadar@univ-constantine2.dz

[3] مخبر البحوث والدراسات التسويقية ، جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة2، (الجزائر)
nadjet.kourtel@univ-constztntine2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/01 تاريخ قبول النشر: 2025/11/05 تاريخ النشر: 2025/12/25

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التكامل التجاري العربي في ترقية التجارة الخارجية للعالم العربي ومدى اسهامها في التبادل التجاري الدولي، لدى فقد قمنا بدراسة إحصائية لواقع التجارة البينية في العالم العربي، ومدى مساهمتها في ترقية التجارة الخارجية، والوقوف على سبل تعزيز التكامل العربي في إنعاش وتحرير التجارة البينية العربية. وقد خلصت الدراسة الى ضعف التجارة البينية العربية، وكذلك تذبذبها ومحدوديتها في المساهمة التجارية الدولية، وهذا يؤكد ضرورة الحرص على تعزيز التعاون التجاري بين دول العالم العربي الذي قد ينعكس إيجابيا على تطوير التجارة العربية إقليميا ودوليا.

الكلمات المفتاحية: التكامل التجاري، العالم العربي ، ترقية التجارة، التجارة البينية.
تصنيف JEL : L25، M01.

Abstract: This study aims to highlight the importance of Arab trade integration in promoting the foreign trade of the Arab world and its contribution to international trade exchange. To this end, we conducted a statistical analysis of the reality of intra-Arab trade and its role in enhancing foreign trade, while also examining ways to strengthen Arab integration in revitalizing and liberalizing intra-Arab trade. The study concludes that intra-Arab trade remains weak, volatile, and limited in its contribution to international trade. This underscores the necessity of fostering greater trade cooperation among Arab countries, which could positively reflect on the development of Arab trade both regionally and internationally.
Keywords: Commercial Integration, Arab World, Trade Enhancement, Intra-Trade.
Jel Classification Codes: M01, L25.

* **المؤلف المرسل:** بوجعدار إلهام

1. مقدمة:

يتميز العصر الحديث بظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية، تتجلى في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات تجارية إقليمية معاصرة، حيث احتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الساحة الاقتصادية العالمية، أين اتجهت دول متعددة بمختلف مستوياتها التنموية، إلى تشكيل تجمعات إقليمية أو الانضمام إلى أهم التجمعات التجارية بهدف الاستفادة من المزايا والفوائد الناتجة عن هذه التكتلات، مما جعل السعي نحو تحقيق مزيد من التعاون بين الدول هدفًا استراتيجيًا وضرورة تفرضها التغيرات الاقتصادية العالمية.

لقد أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتكامل التجاري، لدى فقد انخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة البينية بشكل خاص، حيث تلعب هذه الأخيرة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتطلب الأمر إزالة العوائق التجارية وتعزيز بيئة الأعمال الداعمة للتجارة الدولية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز العلاقات الدولية بشكل عام.

إشكالية الدراسة: مما سبق طرحه تتمثل إشكالية البحث في التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهم التكامل التجاري العربي في ترقية التجارة الخارجية العربية؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-كيف يساهم التكامل التجاري العربي في دفع وزيادة التجارة الخارجية العربية ؟

2-هل هناك تحديات وصعوبات تواجه التكامل التجاري العربي ساهمت في التقليل من تطور التجارة الخارجية البينية؟

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

الفرضية الرئيسة: تعد مساهمة التكامل التجاري العربي في ترقية التجارة الخارجية ضعيفة.

الفرضية الاولى: إن عملية التكامل التجاري بين الدول العربية من شأنها توسيع الأسواق، تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات، بما يسمح بسهولة التدفقات التجارية ويزيد من حجم التجارة الخارجية.

الفرضية الثانية: توجد تحديات اقتصادية وإدارية تؤثر سلبًا على فعالية التكامل التجاري العربي وتقلل من تأثيره على التجارة الخارجية.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية وهو التكامل العربي ودوره في ترقية التجارة الخارجية للعالم العربي، التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في العالم العربي، حيث أردنا إبراز التكتلات التجارية العربية ومدى تأثيرها على تطوير التجارة الخارجية للعالم العربي.

منهجية البحث: اعتمدنا في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي استخدم للإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالتجارة البينية والتكامل الاقتصادي، أما المنهج التحليلي استخدمناه من اجل تحليل احصائيات الجانب النظري المتعلقة بالتجارة الخارجية للعالم العربي، ومختلف مؤشراتها.

هيكلة البحث: للإجابة على إشكالية البحث تم تناوله وفق المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التكامل التجاري، مراحله وعلاقته بالتجارة الخارجية

المحور الثاني: دراسة احصائية لواقع وأداء التجارة البينية العربية

المحور الثالث: تقييم درجة التكامل التجاري في الدول العربية وسبل تعزيزه

2. مفهوم التكامل التجاري، مراحله وعلاقته بالتجارة الخارجية

2-1: مفهوم التكامل التجاري:

يعد التكامل التجاري أبرَز أشكال التكامل الاقتصادي حيث يمكن تعريفه على أنه: اتفاق بين عدد من الدول على الحد أو إزالة الحواجز التجارية (كالرسوم الجمركية والحصص والقيود غير الجمركية) بما يسمح بتدفق السلع والخدمات فيما بينها بحرية أكبر. (Ali M. El-Agraa, 1984, p. 79)

كما يعني أيضاً التكامل التجاري" تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول، بما في ذلك الاتفاق على تخفيض الجمارك أو إلغائها، التنسيق في السياسات غير الجمركية، وتبني قواعد مشتركة في المعايير، الشهادة، النقل، والاتفاقيات التي تيسر التجارة البينية". (Ahmed Galal and Bernard M.Hoekman, 2003, pp. 4-5)

مما سبق يمكن القول أن التكامل التجاري يستلزم إزالة أو خفض الحواجز التجارية بينها، بما يشمل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بالإضافة إلى تنسيق السياسات التجارية لتعزيز حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك لزيادة التجارة البينية والقدرة التنافسية الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أن التكامل التجاري هو جزء من التكامل الاقتصادي، بمعنى أن التكامل الاقتصادي أعم وأوسع من التكامل التجاري أي أنه مرحله متقدمة من هذا الأخير. كما يعتبر التكامل التجاري خطوة أساسية وجزءًا من عملية التكامل الاقتصادي الأوسع. غالبًا ما تبدأ عملية التكامل الاقتصادي بالتكامل التجاري، ثم تتطور إلى مستويات أعمق من الاندماج.

2-2: مراحل التكامل التجاري:

يتسم التكامل التجاري بأنه عملية متدرجة، تتجلى في مجموعة من الأشكال العملية التي تشمل عمومًا ما يلي:

-**منطقة التجارة الحرة:** تُعرف منطقة التجارة الحرة بأنها المنطقة التي يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي، بينما تظل هذه الدول محتفظة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول الأخرى (خواجكية، 1972، صفحة 31.).

-**الاتحاد الجمركي:** الاتحاد الجمركي يتضمن، بالإضافة إلى إلغاء التمييز في حركة السلع بين الدول الأعضاء، توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء في الاتحاد، وهذا ما يسمي " بالجدار الجمركي". (عمر، 1998، صفحة 8)

-**السوق المشتركة:** في السوق المشتركة، يتم تجاوز إلغاء القيود التجارية ليشمل أيضًا إزالة الحواجز أمام حرية حركة عوامل الإنتاج الأخرى، مثل العمالة ورأس المال.

-**الإتحاد الاقتصادي:** يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى مستويات التكامل، حيث يدمج الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، ويلغي القيود على المبادلات التجارية، ويحرر حركة رؤوس الأموال والأشخاص، مع تنسيق السياسات المالية والنقدية.

-**الاتحاد النقدي:** الاتحاد النقدي هو مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، حيث يتم توحيد العملة بين الدول الأعضاء، مما يسهل التبادل التجاري ويعزز الاستقرار الاقتصادي. (هشام، 1972، صفحة 31)

3-2: علاقة التكامل التجاري بالتجارة الخارجية:

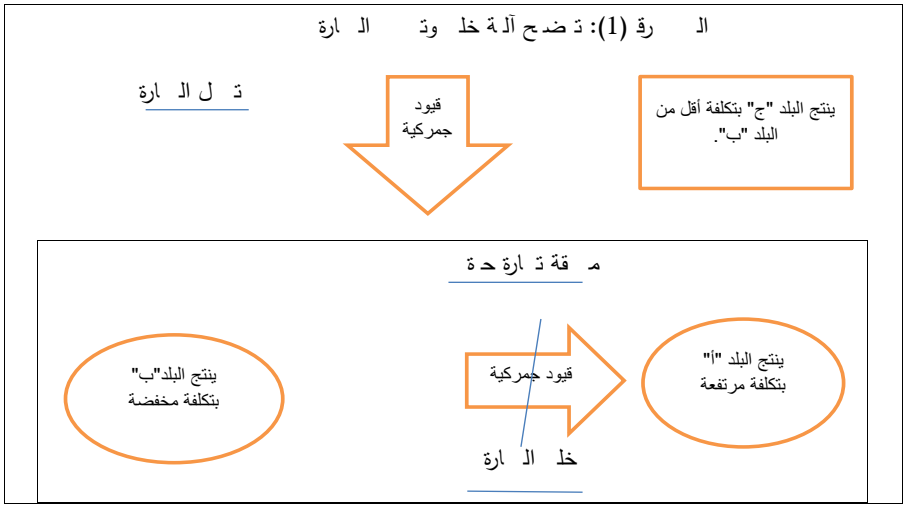
يعتبر الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر j.viner من الرواد في وضع الأسس التحليلية لتقييم جهود التكامل الاقتصادي و التجاري، وقد إقترح مفهومين رئيسيين هما: خلق التجارة trade creation، وتحول التجارة trade diversion لغرض تقييم آثار التكامل، إذا

كان الأثر الصافي يميل نحو خلق التجارة، فإن جهود التكامل تُعتبر مفيدة للدولة المعنية، أما إذا كان الأثر الصافي لصالح تحول التجارة، فهذا يدل على تأثير سلبي.

إذا أدى التكامل الاقتصادي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء (خلق التجارة)، فهذا يُعتبر نتيجة إيجابية. بينما إذا أدى إلى تحويل التجارة من الدول غير الأعضاء إلى الدول الأعضاء، فيُعتبر ذلك نتيجة سلبية. حيث يقصد بخلق التجارة استبدال الإنتاج المحلي غير الكفء بإنتاج مستورد أكثر كفاءة من الدول الأعضاء في التكامل، هذا ينتج عنه تحسن في صافي التأثير على الرفاه العام.

أما تحويل التجارة فيشير إلى استبدال الواردات من الدول غير الأعضاء بواردات مرتفعة التكلفة من الدول الأعضاء، هذا ينتج عنه تدهور في صافي التأثير على الرفاه العام. (المعهد العربي للتخطيط، 2009، صفحة 7،8)

وبالتالي، فإن خلق التجارة يُعتبر أثرًا إيجابيًا للتكامل الاقتصادي، بينما تحويل التجارة يُعتبر أثرًا سلبيًا. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1).



الـ رة (1): ت ضـ ح آ ة خل وت الـ ارة

ت ل الـ ارة

م قة ت ارة حـ ة

خل الـ ارة

المصدر: (المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص8).

بالإضافة إلى ذلك، فإن التكامل التجاري يعد أحد المحركات الأساسية لتطوير التجارة الخارجية، إذ أن توسيع التبادل التجاري بين الدول ضمن تكتل اقتصادي (كما في المنطقة العربية) يؤدي إلى:

-**زيادة حجم التجارة الخارجية** نتيجة توسع الأسواق وارتفاع حجم الطلب الإقليمي.

-**تنويع الصادرات والواردات** بفضل التخصص وتقسيم العمل بين الدول، وهو ما يدعم القاعدة الإنتاجية ويقلل من الاعتماد على السلع الأولية.

-**تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الإقليمية**، حيث يصبح لدى الدول قاعدة سوقية محلية قوية تُمكنها من الانفتاح على الأسواق العالمية بمنتجات أكثر جودة وأسعار أكثر تنافسية.

-**تهيئة بيئة مؤسسية وتجارية أفضل** من خلال الاتفاقيات الجمركية وتوحيد المعايير والإجراءات، ما يسهل اندماج الدول في النظام التجاري العالمي.

وبالتالي، فإن التكامل التجاري لا يقتصر على كونه أداة لزيادة التجارة البينية فقط، بل هو آلية لتعزيز موقع الدول في التجارة الدولية، عبر الارتقاء بجودة وتنوع صادراتها وزيادة قدرتها على النفاذ للأسواق العالمية. (United Nations Economic and Social Commission for , 2021, pp. 25-30)

3. دراسة احصائية لواقع وأداء التجارة البينية العربية

تعتبر التجارة البينية العربية ركيزة أساسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث تسعى هذه الدراسة الإحصائية إلى تحليل واقع التجارة البينية العربية .

3-1: وزن التجارة العربية في التجارة الإجمالية العالمية:

يوضح الجدول أدناه التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2013 – 2023).

الجدول رقم(1): وزن التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة الممتدة من2013 إلى2023. **الوحدة: (مليار دولار أمريكي)**

السنوات	الصادرات العربية	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية%	وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية%
2013	1,319.2	875.6	18,784.0	18,874.0	7.0	4.6
2014	1,244.6	910.5	18,935.0	19,024.0	6.6	8.4
2015	853.5	852.0	16,482.0	16,766.0	5.2	5.1
2016	785.6	794.4	16,843.3	17,169.9	4.7	4.6
2017	910.0	786.3	17,735.1	17,964.8	5.1	4.4

2018	1,088.0	824.8	19,465.4	19,800.5	5.6	4.2
2019	1,018.0	860.7	19,014.7	19,284.2	5.4	4.5
2020	757.5	750.1	17,582.9	17,812.1	4.3	4.2
2021	1,079.1	814.8	22,343.9	22,620.3	4.8	3.6
2022	1,410.9	935.5	24,904.6	25,621.2	5.7	3.7
2023	1228.0	966.0	23783.6	24234.7	5.2	4.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد التجارة الخارجية للدول العربية، 2020،2024.

تكشف بيانات الجدول أنّ حصة الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية سجّلت تراجعًا ملحوظًا من 7.0% سنة 2013 إلى 5.2% سنة 2023، مع أدنى مستوى في 2020 (4.3%) بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19 وانكماش الطلب العالمي على الطاقة. وقد ارتفعت هذه الحصة مجددًا في 2022 لتبلغ 5.7% مدفوعة بارتفاع أسعار النفط نتيجة الحرب في أوكرانيا، قبل أن تنخفض إلى 5.2% في 2023 مع تباطؤ التجارة العالمية. أما الواردات العربية فقد أظهرت استقرارًا نسبيًا، حيث تراوحت بين 3.6% و4.6% من الواردات العالمية، ما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للاقتصادات العربية واعتمادها الهيكلي على الخارج.

وعموما تؤكد نسب الجدول ضعف المساهمة التجارية العربية في إجمال التبادل التجاري الدولي وأنّ الوزن النسبي للتجارة العربية يظل مرهونًا بتقلبات أسواق الطاقة، وضعف التنويع الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي تعزيز التكامل العربي وتنمية الصادرات غير النفطية لضمان موقع أكثر استقرارًا في التجارة الدولية.

3-2: أداء التجارة البينية العربية

يشير أداء التجارة البينية العربية إلى مدى فاعلية وتطور المبادلات التجارية بين الدول العربية نفسها، أي داخل الإقليم العربي، دون النظر إلى تجارتها مع العالم الخارجي.

الجدول ادناه يوضح أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2013 – 2023).

الجدول رقم (2): أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2013 – 2023).

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	الصادرات العربية البينية	الواردات العربية البينية	متوسط التجارة البينية العربية	معدل التغير السنوي(%)		
				الصادرات العربية البينية	الواردات العربية البينية	متوسط التجارة البينية العربية
2013	116.1	122.6	119.4	3.9	10.8	7.4
2014	120.8	120.5	120.6	3.4	0.3	1.8
2015	103.5	106.9	105.2	-11.8	-6.7	-9.2
2016	100.0	99.0	99.5	-9.1	-10.7	-9.9
2017	108.1	102.8	105.5	8.1	3.8	6.0
2018	112.1	113.1	112.6	3.7	9.9	6.7
2019	113.1	112.5	112.8	0.9	-0.5	0.2
2020	99.5	94.5	97.0	-12.0	-16.0	-14.0
2021	116.9	111.1	114.0	17.4	17.6	17.5
2022	130.5	124.7	127.6	11.7	12.2	10.3
2023	121.21	117.3	119.2	5.1-	10.6-	7.9-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد -التجارة الخارجية للدول العربية-، 2018، 2022،2024.

من خلال الجدول يتضح أن التجارة البينية العربية خلال العقد الماضي شهدت تذبذبًا واضحًا يعكس هشاشة البنية التجارية العربية وضعف الاستقرار الاقتصادي في المنطقة:

- **2013-2014**: شهدت التجارة البينية العربية مستوى مقبولًا نسبيًا، حيث بلغ متوسطها نحو **120مليار دولار** مع معدلات نمو إيجابية، ما يعكس بعض التحسن الطفيف نتيجة الاستفادة من المبادرات العربية كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- **2015-2016**: تراجع حاد في الصادرات والواردات البينية، حيث انخفض المتوسط إلى أقل من **100مليار دولار**، بمعدل تراجع يقارب **10%**-سنويًا .هذا التراجع يُعزى

إلى انخفاض أسعار النفط عالميًا وتباطؤ النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية التي أثرت سلبًا على الاستقرار التجاري.

- **2019 – 2017** عودة تدريجية للتحسن حيث ارتفعت التجارة البينية إلى حوالي **113 مليار دولار**، لكن دون تحقيق قفزة نوعية، مما يعكس استمرار العوائق الهيكلية (كضعف التنويع الإنتاجي والتشابه الكبير في الهياكل الاقتصادية للدول العربية).
- **2020** سجلت التجارة البينية تراجعًا كبيرًا بلغ **14%**-نتيجة تداعيات **جائحة كوفيد-19** التي أضعفت سلاسل التوريد، قللت الطلب، وأدت إلى إغلاق الحدود.
- **2022 – 2021** عرفت التجارة البينية انتعاشًا قويًا، حيث ارتفع المتوسط إلى **127.6 مليار دولار** مع معدل نمو يتجاوز **10%**سنويًا، مستفيدة من تعافي أسعار الطاقة، وارتفاع الطلب العالمي، وانعكاس ذلك على الاقتصادات العربية.
- **2023** عادت التجارة البينية للتراجع بمعدل **7.9%**-، حيث انخفضت إلى حوالي **119 مليار دولار** .هذا التراجع يعكس استمرار التحديات الداخلية (كالعجز عن تنويع القاعدة الإنتاجية) والخارجية (التقلبات الاقتصادية العالمية وارتفاع التضخم وتباطؤ النمو).

3-3: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة السلعية الإجمالية

هي النسبة التي تمثل قيمة التجارة البينية (أي الصادرات والواردات بين الدول العربية نفسها) من إجمالي التجارة السلعية للدول العربية (أي مجموع تجارتها مع العالم كله: عربية + غير عربية). (الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا)، 2021)

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد الدول العربية على بعضها البعض كمصادر وأسواق للسلع، فكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على وجود تكامل اقتصادي وتجاري إقليمي أقوى.

يوضح الجدول ادناه مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال الفترة (2013 – 2023).

الجدول رقم (3): مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية خلال الفترة (2013 – 2023). **الوحدة: (%)**

السنوات	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية
2013	8.8	14.0
2014	9.6	13.5
2015	12.4	13.5
2016	12.8	13.0
2017	11.9	13.1
2018	10.3	13.7
2019	11.1	13.1
2020	13.1	12.6
2021	10.8	13.6
2022	9.3	13.3
2023	9.9	12.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد– التجارة الخارجية للدول العربية– 2018،2022، 2024.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية تراوحت بين 8.8% في عام 2013 و13.1% في عام 2020، وهذه النسب تعتبر متواضعة نسبيًا، مما يشير إلى ضعف التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، اما نسبة الواردات البينية العربية فهي على النقيض، فنسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية أعلى بكثير، حيث تراوحت بين 12.1% في عام 2023 و14.0% في عام 2013، وهذا يشير إلى أن الدول العربية تعتمد بشكل أكبر على واردات السلع من داخل المنطقة العربية.

وكما نلاحظ ايضا تباين كبير في النسب بين السنوات المختلفة، مما يعكس تقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية والعالم، وكذلك وجود فجوة تجارية بين الدول العربية، حيث تستورد هذه الدول أكثر مما تصدر فيما بينها، حيث انه في جميع السنوات، كانت نسبة الواردات البينية العربية أعلى من نسبة الصادرات البينية العربية.

وانخفاض مساهمة الصادرات البينية على الرغم من بعض التحسن في السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية لا تزال منخفضة، مما يعكس ضعف التكامل الإنتاجي والتجاري بين الدول العربية.

3-4: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية

هي النسبة التي تمثل قيمة المبادلات التجارية (الصادرات + الواردات) بين الدول العربية الأعضاء ضمن التجمع العربي، مقسومة على إجمالي التجارة السلعية للدول العربية الأعضاء مع العالم الخارجي (United Nations Economic and Social Commission for , 2021, pp. 25-30)

3-4-1: قيمة الصادرات البينية: الجدول رقم (4) ادناه يوضح مساهمة قيمة الصادرات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2023).

الجدول رقم (4): مساهمة قيمة الصادرات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2023). **الوحدة: مليار دولار أمريكي**

السنوات	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
2013	110,502	57,506	4,325	2,274
2014	118,462	61,105	5,053	1,967
2015	105,513	57,568	4,024	1,883
2016	93,776	52,909	2,962	1,732
2017	107,654	81,784	6,355	15.191
2018	111,565	86,666	6,316	15,094
2019	112,585	84,771	7,482	15,880
2020	99,176	73,488	5,999	15,371
2021	116,389	86,511	6,241	16,605
2022	130,044	98,523	7,570	-
2023	120.658	86.058	7.701	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – التجارة الخارجية للدول العربية-، 2018، 2022،2024.

من خلال الجدول 04 نلاحظ ان منطقة التجارة الحرة العربية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات البينية العربية، وبذلك تحتل المرتبة الأولي من بين التجمعات العربية الأربعة، حيث تراوحت قيمتها بين 93.8 مليار دولار في عام 2016 و130.044 مليار دولار في عام 2022، وهذا يعكس حجم التجارة البينية بين الدول العربية الأعضاء في هذه المنطقة ثم يأتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المرتبة الثانية من حيث قيمة الصادرات البينية، حيث تراوحت بين 52.9 مليار دولار في عام 2016 و98.523 مليار دولار في عام 2022، وهذا يعكس التكامل الاقتصادي العميق بين دول المجلس. اما بالنسبة لدول اتفاقية أغادير فتظهر البيانات ارتفاعًا ملحوظًا في قيمة الصادرات البينية بين دول هذه الاتفاقية، حيث ارتفعت من 1.7 مليار دولار في عام 2016 إلى 16.6 مليار دولار في عام 2021.

وأخيرا اتحاد دول المغرب العربي وعلى الرغم من أهمية هذا الاتحاد، إلا أن قيمة الصادرات البينية بين دوله ظلت متواضعة نسبيًا، حيث تراوحت بين 2.9 مليار دولار في عام 2016 و7.70 مليار دولار في عام 2023،وعلي العموم نلاحظ علي وجود تباين كبير في قيمة الصادرات البينية بين هذه التكتلات الاقتصادية، حيث تستحوذ منطقة التجارة الحرة العربية ومجلس التعاون الخليجي على الجزء الأكبر منها.

3-4-2: المساهمة في إجمالي الصادرات

الجدول ادناه يوضح مساهمة نسبة إجمالي الصادرات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2022)

الجدول رقم (5): مساهمة نسبة إجمالي الصادرات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2023). **الوحدة: (%)**

السنوات	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
2013	8.4	5.6	3.0	3.1
2014	9.5	6.2	4.4	2.7
2015	12.4	5.8	3.5	1.7
2016	15.5	7.8	2.6	1.4
2017	11.9	11.6	6.5	20.4
2018	10.3	10.4	5.3	18.6
2019	11.1	11.0	6.7	19.4
2020	13.2	12.6	8.1	20.3
2021	10.9	10.7	5.1	16.4
2022	9.3	9.4	4.7	–
2023	9.9	9.5	4.9	–

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – التجارة الخارجية للدول العربية–، 2018، 2022، 2024.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان منطقة التجارة الحرة العربية تشكل فيه الصادرات البينية لهذه المنطقة، نسبة مهمة من إجمالي الصادرات العربية، وهذا يعكس الدور الرئيسي لهذه المنطقة في التجارة البينية العربية. أما مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أهمية هذا المجلس في التجارة البينية العربية، إلا أن مساهمة صادراته البينية في إجمالي الصادرات العربية ظلت محدودة نسبيًا، حيث تراوحت بين 5.6% في عام 2013 و11.6% في عام 2017.

ونفس الشيء لاتحاد المغرب العربي حيث يُلاحظ انخفاض مساهمة الصادرات البينية لهذا الاتحاد في إجمالي الصادرات العربية، حيث تراوحت بين 2.6% في عام 2016 و6.7% في عام 2019.

أما دول اتفاقية أغادير فهو عكس ذلك حيث تظهر البيانات ارتفاعًا كبيرًا في مساهمة الصادرات البينية لهذه الدول في إجمالي الصادرات العربية، حيث ارتفعت من 1.4% في عام 2016 إلى 20.4% في عام 2017.

3-4-3: قيمة الواردات البينية

الجدول الموالي يوضح مساهمة إجمالي الواردات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2023).

الجدول رقم (6): مساهمة إجمالي الواردات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2023). **الوحدة: مليار دولار أمريكي**

السنوات	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
2013	111,312	45,674	3,785	2,750
2014	118,353	51,368	4,368	2,109
2015	108,534	52,557	2,856	2,151
2016	106,895	59,748	2,674	1,751
2017	101,233	68,241	8,714	19.275
2018	111,475	69,829	11,869	24,408
2019	110,860	70,261	12,354	22,765
2020	93,242	59,784	9,647	18,218
2021	109,440	65,595	13,687	26,501
2022	123,046	70,472	18,918	-
2023	115.013	67.394	16.438	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – التجارة الخارجية للدول العربية-.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان منطقة التجارة الحرة العربية تمثل الجزء الأكبر من الواردات البينية العربية، حيث تراوحت قيمتها بين 93.2 مليار دولار في عام 2020 و123.0 مليار دولار في عام 2022، وهذا يعكس حجم التجارة البينية بين الدول العربية الأعضاء في هذه المنطقة.

اما مجلس التعاون الخليجي يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة الواردات البينية، حيث تراوحت بين 45.7 مليار دولار في عام 2013 و70.5 مليار دولار في عام

2022. وهذا يعكس التكامل الاقتصادي العميق بين دول المجلس. وكما تظهر البيانات أيضا ان اتحاد المغرب العربي يشهد ارتفاعًا كبيرًا في قيمة الواردات البينية بين دول هذا الاتحاد، حيث ارتفعت من 2.7 مليار دولار في عام 2016 إلى 18.9 مليار دولار في عام 2022، ونفس الشيء لدول اتفاقية أغادير فتشير البيانات إلى ارتفاع قيمة الواردات البينية بين دول هذه الاتفاقية، حيث ارتفعت من 1.8 مليار دولار في عام 2016 إلى 26.5 مليار دولار في عام 2021. وعلي العموم فنلاحظ تباين بين التكتلات، حيث انه يوجد تباين كبير في قيمة الواردات البينية بين هذه التكتلات الاقتصادية، حيث تستحوذ منطقة التجارة الحرة العربية ومجلس التعاون الخليجي على الجزء الأكبر منها.

3-4-4: المساهمة في إجمالي الواردات(في المائة):الجدول ادناه يوضح مساهمة نسبة إجمالي الواردات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2023).

الجدول رقم (7): مساهمة نسبة إجمالي الواردات البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2013 – 2023). **الوحدة: (%)**

السنوات	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
2013	12.8	8.6	2.6	1.8
2014	13.1	9.0	3.1	1.3
2015	12.8	9.4	2.3	1.4
2016	13.5	11.4	2.2	1.2
2017	12.9	13.8	6.9	12.6
2018	13.6	14.2	8.6	13.8
2019	13.0	13.5	9.1	13.5
2020	12.6	13.0	8.5	12.1
2021	13.6	13.5	10.0	14.5
2022	13.3	12.7	12.6	-
2023	12.0	11.1	10.6	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – التجارة الخارجية للدول العربية–، 2018، 2022، 2024.

يعرض الجدول اعلاه مساهمة الواردات البينية للتكتلات الاقتصادية العربية الرئيسية في إجمالي الواردات العربية، حيث نلاحظ ان منطقة التجارة الحرة العربية تشكل فيها الواردات البينية لهذه المنطقة نسبة مهمة من إجمالي الواردات العربية، حيث تراوحت بين 12.6% في عام 2020 و13.6% في عامي 2012 و2021. وهذا يعكس الدور الرئيسي لهذه المنطقة في التجارة البينية العربية.

أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي فتظهر البيانات ارتفاعًا في مساهمة الواردات البينية لدول هذا المجلس في إجمالي الواردات العربية، حيث ارتفعت من 8.6% في عام 2013 إلى 14.2% في عام ،2018 وكذلك نفس الملاحظة بالنسبة لاتحاد المغرب العربي فتشير البيانات إلى ارتفاع كبير في مساهمة الواردات البينية لهذا الاتحاد في إجمالي الواردات العربية، حيث ارتفعت من 2.2% في عام 2016 إلى 12.6% في عام 2022.

اما دول اتفاقية أغادير تظهر البيانات انه هناك ارتفاعًا ملحوظًا في مساهمة الواردات البينية لهذه الدول في إجمالي الواردات العربية، حيث ارتفعت من 1.2% في عام 2016 إلى 14.5% في عام2021.

4. تقييم درجة التكامل التجاري في الدول العربية وسبل تعزيزه

توجد بعض المؤشرات الاقتصادية التي يتم استخدامها لتقييم درجة اداء التكاملات التجارية، حيث سيتم عرض البعض منها فيا يتعلق بالتكامل التجاري العربي، ليتم التطرق بعدها الى سبل توطيد هذه التكتلات.

4-1: تقييم التكامل التجاري في الدول العربية:

يتم دراسة التكامل التجاري من خلال مؤشرات أداء التجارة الخارجية، التي تهدف إلى تقييم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية وقياس مدى قبولها، هذه المؤشرات تساعد أيضًا في تحديد قدرة المنتجات على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية. كما تعتبر هذه البيانات ذات أهمية كبيرة لصانعي السياسات الاقتصادية لفهم مستوى التكامل التجاري مع الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية. فيما يلي بعض المؤشرات الشائعة التي تُستخدم لتقييم أداء التجارة الخارجية.

4-1-1: مؤشر التكامل التجاري Trade complementarity index:

مؤشر درجة التكامل التجاري بين الدول العربية بدون الوقود المعدني هو النسبة التي تُعبّر عن مدى تجاذب التجارة البينية بين الدول العربية في السلع غير النفطية، من خلال مقارنة مجموع الصادرات والواردات بين الدول العربية في هذه الفئة (باستثناء البنود النفطية والمشتقات المعدنية) مع الحجم الكلي للتجارة غير النفطية للدول العربية مع العالم الخارجي. (ESCWA, 2018, pp. 6-9)

يمثل الجدول أدناه رقم (8) مؤشر درجة التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية بدون الوقود المعدني

الجدول رقم (8): مؤشر درجة التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية بدون الوقود المعدني. **الوحدة: (%)**

المؤشر	تكامل التجارة الخارجية للدول العربيةّ (%)				
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر درجة التكامل التجارة الخارجية	67	71	76.7	59.7	63.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة العربية البينية :الواقع والتحديات، وأفاقها المستقبلية، ماي 2022، ص42.

يُظهر المؤشر الخاص بدرجة التكامل التجاري العربي (باستثناء الوقود المعدني) خلال الفترة 2016–2020 تذبذباً واضحاً؛ حيث ارتفع من 67% سنة 2016 إلى 76.7% سنة 2018، ثم تراجع إلى 59.7% سنة 2019 قبل أن يسجل تعافياً جزئياً في 2020 ليصل إلى 63.3%. ويعكس هذا المسار اتساع التبادل السلعي غير النفطي بين الدول العربية في مرحلة ما بعد 2016، مدعوماً بتحسن النشاط الاقتصادي العالمي، لكنه كشف أيضاً عن هشاشة هذا التكامل أمام الصدمات الخارجية مثل تباطؤ الاقتصاد الدولي وجائحة كوفيد–19. ويُظهر المؤشر محدودية استدامة التجارة البينية العربية وضعف التنويع الاقتصادي، ما يجعلها رهينة للتقلبات الخارجية. ومن ثمّ، فإن تعميق التكامل التجاري العربي يتطلب إصلاحات بنيوية تشمل تعزيز القاعدة الإنتاجية غير النفطية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية بما يتيح زيادة مساهمة التجارة البينية في النمو الاقتصادي الإقليمي.

4-1-2: مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية المستوردة للنفط بدون الوقود المعدني:

يمثل الجدول أدناه رقم (9) مؤشر درجة التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية المستوردة للنفط بدون الوقود المعدني.

الجدول رقم (9): مؤشر درجة التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية المستوردة للنفط بدون الوقود المعدني **الوحدة: (%).**

الصادرات	الواردات							
	الدول	مصر		الأردن		لبنان		السودان	
		2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019
	مصر	-	-	%71.9	%89	%74.3	%85.9	%43.9	%76
	الأردن	%80.4	%80.7	-	-	%85	%84.8	%52.8	%62.7
	لبنان	%74.3	%85.9	%90.2	%92.9	-	-	%55	%70.5
	السودان	%53.7	%54.2	%52.8	%62.7	%55.2	%53.6	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة العربية البينية :الواقع، والتحديات، وا فاق المستقبلية، ماي2022، ص42.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان هناك تحسنا ملحوظا في صادرات مصر، حيث زادت نسبة صادرات مصر إلى الأردن من 71.9% في 2007 إلى 80.7% في 2019، مما يشير ان العلاقات التجارية المصرية مع الدول المجاورة في تحسن.

وشهد لبنان أيضًا تحسنًا في صادراته، حيث ارتفعت نسبة صادراته إلى مصر من 74.3% إلى 85.9%. هذا التحسن يعكس نمو التعاون التجاري بين لبنان ومصر.

بينما حافظت الأردن على مستوى صادرات مرتفع مع مصر، حيث بلغت 80.7% في 2019، بينما نسبة صادراتها إلى لبنان شهدت انخفاضًا طفيفًا من 85% في 2007 إلى 84.8% في 2019. وهذا يشير إلى ضرورة تعزيز التبادل التجاري مع لبنان.

بينما صادرات السودان على الرغم من أنها تظل أقل مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن هناك زيادة ملحوظة من 53.6% في 2007 إلى 62.7% في 2019، مما يدل على تحسن في العلاقات التجارية.

اما الجانب المتعلق بالواردات يظهر الجدول تحسن وزيادة ملحوظة في واردات جميع الدول من بعضها البعض بين عامي 2007 و2019. على سبيل المثال، ارتفعت واردات الأردن من مصر من 71.9% إلى 89%.

4-1-3: مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدون الوقود المعدني.

يمثل الجدول أدناه رقم (10) مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدون الوقود المعدني.

الجدول رقم (10): مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدون الوقود المعدني الوحدة: (%).

الصادرات	الواردات											
	الدول	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
		2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019
	الإمارات	-	-	53.8	77.1	48.4	52.1	46.9	57.0	44.7	56.1	51.1	54.2
	البحرين	41.9	58.8	-	-	41.7	55.6	34.4	59.1	24.2	53.4	42.2	56.7
	السعودية	42.9	45.5	38.7	56.1	-	-	28.8	36	24.9	32.3	34.8	34
	عمان	50.9	53	45	67.2	39.5	47.9	-	-	34.7	47.6	42.2	49.6
	قطر	40.2	45.9	36	56.5	32.1	37.2	27.8	40.9	-	-	33.8	38.9
	الكويت	43.7	50	37.8	60.5	32.3	37.6	30.9	42.5	28.1	41.2	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة العربية البينية :الواقع، والتحديات، وافاق المستقبلية، مايو 2022، ص43.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه هناك تحسن في معظم الدول فالبحرين شهدت زيادة ملحوظة في صادراتها إلى الدول الأخرى، حيث ارتفعت النسبة من 41.9% في 2007 إلى 58.8% في 2019. كما زادت وارداتها من السعودية ومن الدول الأخرى، أما عمان أظهرت تحسنًا في جميع النسب، حيث ارتفعت صادراتها من 50.9% إلى 53% واستيرادها من 45% إلى 67.2%.

أما الإمارات لم تسجل أي نسبة للصادرات سواء سنة 2007 او 2019، لكنها حققت تحسنًا في الواردات من 44.7% إلى 56.1%.

أما بالنسبة للسعودية سجلت استقرارًا نسبيًا، حيث زادت صادراتها قليلاً من 42.9% إلى 45.5%، بينما شهدت وارداتها تحسنًا ملحوظًا.

وقطر كذلك أظهرت نموًا في الواردات، لكن صادراتها ظلت مستقرة نسبيًا، مما يدل على تحديات في التوسع التجاري، وذلك بسبب الحصار المفروض من معظم دول الخليج عليها.

اما الكويت سجلت تحسنًا في صادراتها وارداتها، لكن لا تزال الأرقام أقل مقارنة بالدول الأخرى، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز التكامل التجاري.

4-1-4: مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين دول المغرب العربي بدون الوقود المعدني: يمثل الجدول أدناه رقم (11) مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول المغرب العربي بدون الوقود المعدني.

الجدول رقم (11) مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول المغرب العربي بدون الوقود المعدني.

	الواردات الوحدة:(%)									
	الدول	تونس		الجزائر		المغرب		ليبيا		موريتانيا	
		2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019
الصادرات	تونس	-	-	88.1	92.7	91.3	85.9	88.9	89.2	88.0	94.6
	الجزائر	50.4	52.0	-	-	55.7	58.8	46.7	51.6	60.3	57.0
	المغرب	87.5	89.4	83.0	84.2	-	-	80.6	85.2	91.7	89.5
	ليبيا	51.5	52.7	45.2	46.6	56.8	59.5	-	-	61.4	57.7
	موريتانيا	51.3	89.5	44.2	46.4	55.8	59.3	46.8	52.0	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة العربية البينية :الواقع، والتحديات، وآفاق المستقبلية، ماي 2022، ص43.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه هناك تحسن في الصادرات فالمغرب مثلا شهد زيادة ملحوظة في صادراتها، حيث ارتفعت النسبة من 87.5% إلى 89.4%.

أما تونس لم تسجل بيانات للصادرات في 2007، لكن أظهرت تحسنًا ملحوظًا في الواردات من الجزائر والمغرب، حيث ارتفعت النسبة إلى 92.7% في 2019.

كما نلاحظ استقرارا في الواردات حيث أظهرت الجزائر استقرارًا نسبيًا في وارداتها، حيث زادت من 50.4% إلى 52%، لكن لا توجد بيانات لصادراتها في 2007.

وكذلك ليبيا سجلت تحسنًا طفيفًا في صادراتها ووارداتها، مع زيادة ملحوظة في الواردات من 45.2% إلى 46.6%.

ونفس الشيء بالنسبة لموريتانيا فقد أظهرت تحسنًا في صادراتها، حيث ارتفعت النسبة من 51.3% إلى 89.5%، وكما شهدت وارداتها تحسنًا محدودًا.

4-2: سبل تعزيز التكامل التجاري العربي

على الدول العربية التركيز على بعض النقاط التي من شأنها توطيد التكامل التجاري فيما بينها، ومن أهم هده النقاط ما يلي:

- **إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية:**
  - تبسيط وتخفيض التعريفات الجمركية بين الدول العربية.
  - توحيد المواصفات والمقاييس، وتسهيل إجراءات التبادل التجاري لتقليل كلفة المعاملات. (الإسكوا، دليل المستخدم 2018، الصفحات 22- 25)
- **تطوير البنية التحتية اللوجستية والنقل:**
  - ربط الموانئ والطرق البرية والسكك الحديدية بين الدول العربية.
  - وتحسين شبكات النقل البحري والجوي لتقليص الزمن والتكلفة. (صندوق النقد العربي، 2022، الصفحات 65 -68)
- **تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية**
  - تقليل الاعتماد على صادرات الوقود المعدني وتعزيز الصناعات التحويلية والزراعة.
  - تشجيع الاستثمار العربي المشترك في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
- **تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية**
  - خلق تكامل إنتاجي يسمح بتجزئة عمليات الإنتاج بين الدول العربية.
  - دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في شبكات التوريد الإقليمية.
- **تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) وتوسيعها**

- استكمال تنفيذ أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتجاوز الثغرات في التطبيق.
- الانتقال من التحرير التجاري السلعي إلى تحرير تجارة الخدمات والاستثمار.

- **تعزيز الاطار المؤسسي والقانوني للتكامل**

- توحيد التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتجارة.
- تفعيل أجهزة التحكيم التجاري العربي لتسوية النزاعات بسرعة.

- **الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي**

- اعتماد أنظمة رقمية لتسهيل التجارة (e-trade, blockchain, customs automation).
- تطوير منصات تجارة إلكترونية عربية مشتركة. (الإسكوا، التكامل العربي في عصر الاقتصاد الرقمي، 2021، صفحة 44)

6. الخاتمة

إنّ التكامل التجاري العربي يشكل ركيزة أساسية لتعزيز مكانة العالم العربي في التجارة الدولية، باعتباره أداةً فعّالة لزيادة انسياب السلع والخدمات بين الدول العربية وتقليص التبعية للأسواق الخارجية. فرغم الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها المنطقة العربية من موارد طبيعية، طاقات بشرية وموقع جغرافي استراتيجي، إلا أنّ ضعف مستويات التكامل ما زال يمثل عائقاً أمام تحقيق الاستفادة المثلى من هذه المزايا.

نتائج الدراسة: لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يساهم التكامل التجاري العربي في ترقية التجارة الخارجية من خلال ثلاث آليات أساسية؛ فهو أولًا يوسع الأسواق أمام المنتجات العربية بما يرفع من حجم الطلب ويعزز اقتصاديات الحجم الكبير، وثانيًا يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية عبر تشجيع التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية بما يقلل من الاعتماد على الصادرات الأولية، وثالثًا يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية من خلال تحسين الجودة وخفض التكاليف وتشجيع الابتكار، وهو ما ينعكس إيجابًا على قدرة هذه

المنتجات على اختراق الأسواق الإقليمية والدولية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- عرفت التجارة العربية تقلبات ملحوظة بين العديد من السنوات، متأثرة بتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-19. لكن على الرغم من هذه التحديات، هناك مؤشرات على تحسنها في بعض السنوات.
- دور محدود للدول العربية في التجارة الدولية، فشهدت نسبة وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية بين 4.3% و7.0%، خلال سنوات 2013 و2020 على التوالي، بينما وزن الواردات تراوح بين 3.6% و5.1% بين 2015 و2021، وهذه النسب جد ضئيلة.
- حجم التجارة البينية العربية (الصادرات والواردات) منخفضًا نسبيًا، حيث تراوح بين 97.0 مليار دولار في عام 2020 و127.6 مليار دولار في عام 2022، كما شهدت ايضا التجارة البينية تقلبات كبيرة في معدلات النمو السنوية.
- نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية تراوحت بين 8.8% و13.1%، مما يعكس ضعف التكامل التجاري، بينما كانت نسبة الواردات البينية أعلى، مما يدل على اعتماد أكبر على الواردات من داخل المنطقة.
- منطقة التجارة الحرة العربية ومجلس التعاون الخليجي استحوذت على الجزء الأكبر من الصادرات والواردات البينية، بينما كانت مساهمة اتحاد دول المغرب العربي متواضعة.
- ضعف التنويع السلعي حيث أن الصادرات العربية البينية ما زالت تتركز في بضائع محدودة.
- هناك تباين كبير في الأداء التجاري بين الدول العربية، حيث أظهرت بعض الدول تحسنًا في العلاقات التجارية، بينما عانت دول أخرى من تراجع.
- انطلاقا من النتائج سابقة الذكر، نستنتج أنه رغم جهود التكامل التجاري لدول العالم العربي من أجل تعزيز أدائها الاقتصادي وتنميتها، إلا أن تجربة تكاملها ظلت

متوسطة على العموم في بعض المناطق الجغرافية ومحدودة للغاية في مناطق أخري بل لم تصل إلى أبسط مستويات التعاون. وبالتالي يمكن القول أن مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية ضعيفة للغاية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية

- يرجع ضعف مستوى التكامل التجاري العربي أساساً إلى: **استمرار الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ضعف البنية التحتية اللوجستية، وتشتت السياسات التجارية.** الأمر الذي ساهم التقليل من حجم التجارة البينية ومساهمتها في التجارة الدولية. وهو ما يثبث صحة الفرضية الثانية.
- وفي الأخير يمكن القول أن تعميق التكامل التجاري العربي لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة استراتيجية لمواكبة التحولات العالمية، خاصة في ظل المتغيرات المرتبطة بالعولمة الاقتصادية، والتحول الرقمي، وتنامي التكتلات الإقليمية. ومن ثَمَّ فإن تبني **رؤية عربية مشتركة** قائمة على تعزيز التجارة البينية، دعم الاستثمارات المشتركة، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعد السبيل الأمثل لترقية التجارة الخارجية للعالم العربي وجعلها أكثر قدرة على الاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي.

7. المراجع:

الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) (2021) ، دليل استخدام نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي، بيروت: الأمم المتحدة.

الإسكوا، التكامل العربي في عصر الاقتصاد الرقمي (2021).

المعهد العربي للتخطيط (2009) التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، الكويت.

جامعة الدول العربية والإسكوا (2017)، تقرير "تيسير التجارة في الدول العربية: متطلبات وإصلاحات"، بيروت: الأمم المتحدة.

جامعة الدول العربية (2019)، تقرير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القاهرة.

صندوق النقد العربي، (2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع: التكامل الاقتصادي العربي والتجارة البينية.

Ahmed Galal and Bernard M. Hoekman (2003), Arab Economic Integration: Between Hope and Reality, Brookings Institution Press, Washington D.C.

Ali M. El-Agraa (1984). International Economic Integration. London: Macmillan Press

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). External Trade Bulletin of the Arab Region, No. 26, January 2018. Beirut: United Nations.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2021), User Guide for the Arab Economic Integration System Indices, Beirut: United Nations.